

رأي

دور الأستاذ
في الجامعة الوطنية
وفاء نون*

لا يمكن الحديث عن دور الأستاذ الجامعي بتعقيدهات وتشعباته بمعزل عن وظيفة الجامعة في إنتاج المعرفة، ودورها في التطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. لكن في الجامعة اللبنانية، يصعب بلورة دور الأستاذ في ضوء وظيفتها وأهدافها؛ فالجامعة الوطنية لم تنشأ وفق خطة مدروسة أو رؤية تربوية واضحة للدولة اللبنانية، بل نشأت بفضل نضالات الطلاب والأساتذة على حدٍ سواء، من أجل تأمين مجانية التعليم العالي وديمقراطيته.

رغم ذلك، نجح الأساتذة الذين أسهموا في إنشاء الجامعة في صياغة دورهم في تلك المرحلة، وبالتالي دور الجامعة ووظيفتها. فكان لهم دور أساس في إنتاج المعرفة، وأسهموا في تطوير الجامعة الوطنية وفي وضع قوانينها وصياغة برامجها التعليمية في ضوء رؤيتهم لدورهم الوطني في تلك المرحلة، وكذلك في العمل النقابي حيث وقفوا جنباً إلى جنب مع الطلاب في وجه احتكار الجامعات الخاصة للتعليم.

عندما نشأت الجامعة اللبنانية، كانت دار المعلمين العليا هي حجر الزاوية، ما يعني ارتباط الجامعة ارتباطاً وثيقاً بالتربية والتعليم اللذين يجب أن يكونا نتاج الجامعة الوطنية في المقدمة، ومن ثم تطورت الجامعة، وأنشئت الكليات ذات الطابع الإنتاجي، وأقصد هنا إنتاج المعرفة (كليات الحقوق والعلوم والآداب ومعهد العلوم الاجتماعية) لا الكليات ذات الطابع الخدماتي (الهندسة، الصحة، الصيدلة، الطب وإدارة الأعمال)، بهدف إنتاج المعرفة والعلوم في خدمة ما يلزم المجتمع لتطويره. فنشأتها وتطورها عكسا الوعي الثقافي للأساتذة والطلاب في تلك المرحلة، فلم يتم بداية إنشاء الكليات ذات الطابع الخدماتي، أي إن الجامعة الوطنية لم تتطور انطلاقاً من الحاجات الخدماتي وحاجات السوق الاستهلاكية. إن الأساتذة والطلاب في تلك المرحلة، كانت لديهم استراتيجية أكاديمية في توجيه سياسة التوظيف والعمل بخلاف ما يُطرح اليوم، حيث يتم تبرير إنشاء بعض الاختصاصات وتعديل البرامج التعليمية بـ«حاجات السوق»، والأجنبية قبل المحلية. يكفي النظر هنا إلى نسبة المهاجرين من متخرجي الجامعات للتأكد من غياب السياسة التوجيهية في التربية والتعليم العالي. ما أوردته ليس من باب الحنين إلى زمن النضالات والعمل النقابي الحق، بل من باب الإضاءة على واجب الأستاذ تجاه الجامعة الوطنية ومن خلالها تجاه الوطن، حيث إن دوره لا يقتصر فقط على القيام بواجباته الأكاديمية والبحثية وحسب، بل يتعداه إلى إدراك واجبه الأساس في الحفاظ على الجامعة وحمائيتها وتطويرها عبر ممارسته لواجبه في العمل النقابي.

كلما سُئلت عن الجامعة التي أدرّس فيها، كنت أجب بفخر بأنني أنتمي إلى كلية العلوم... إلى كلية كان الفضل لأساتذتها في إنشاء الصرح التربوي الأهم في لبنان. لكنني في الوقت عينه كنت أتساءل أين نحن اليوم ممّا قدموا؟ الكثير من الأساتذة اليوم لا يعلمون أن مجّع الحدث الجامعي أنشئ بفعل الاستقالة الجماعية لأساتذة كلية العلوم، الذين كانوا متعاقدين آنذاك، والذين تركوا بغالبيتهم الجامعة الأميركية ليلتحقوا بالجامعة الوطنية براتب أقل بعشر مرات ممّا كانوا يتقاضونه. التفرغ إنما يكون بالانتماء إلى الجامعة من أجل السهر على مصلحتها ومصلحة طلابها وليس من أجل راتب في آخر الشهر. التفرغ للجامعة اللبنانية وليس فيها، لم يكن يوماً شعاراً أطلقناه خلال تحركاتنا من أجل التفرغ في الجامعة اللبنانية، بل يتعداه إلى الممارسة والتطبيق. لذلك كان لا بد من العمل «من أجل جامعة وطنية مستقلة ومنتجة».

فمنذ نشأتها إلى اليوم، عانت الجامعة الوطنية من إهمال الحكومات المتعاقبة ومن محاربتها ومحاوله تهميشها والغاء دورها الوظيفي الذي بات بحاجة إلى تعريف، وذلك من خلال مصادرة استقلاليتها الإدارية والمالية والأكاديمية في مجلس الوزراء، ومن خلال تدخلات أحزاب السلطة في تفرغ الأساتذة والتوظيف والمناقصات، وكذلك من خلال تقليص ميزانيتها المالية بحجة عدم إنتاجيتها، وإعطاء التراخيص لبعض الدكاكين الخاصة التابعة لأحزاب ورجال السلطة، وإعطاء المنح التعليمية لأبناء موظفي الدولة... واليوم يتم تخطي قوانين الجامعة وأنظمتها الأكاديمية والإدارية، وإن طُبق بعضها يطبق باستنسابية. كل ذلك وأستاذ الجامعة اللبنانية لا يحرك ساكناً وكأنه غير معني بكل هذه القضايا. من أجل هذه القضايا وغيرها الكثير، تداعي عدد من أساتذة الجامعة اللبنانية من كل الكليات والفروع «من أجل جامعة وطنية مستقلة ومنتجة» تستعيد وجودها ودورها وتحدد وظيفتها في المجتمع، في ضوء التطورات العلمية والثقافية المتسارعة.

*أستاذة في كلية العلوم

وعضو في مجموعة «من أجل جامعة وطنية مستقلة ومنتجة»

إعداد فانت الحاج للمشاركة في صفحة «تعليم» التواصل عبر البريد الإلكتروني: felhajj@al-akhbar.com



استخدام التاريخ لأغراض البروباغندا، لا التنمية التفكير التاريخي (هيلم الموسوي)

مع مناهج التاريخ هو الخلاف على توصيف الأحداث خوفاً من الانقسام، فتجري التعمية والإشارة إلى الواقعة من دون عرض الآثار المترتبة عنها، وكأن المطلوب تعريف الطالب بالواقعة نفسها وليس بمجريات الأحداث في قالب

الذاكرة الجماعية ولا تمسّ بكرامة أي طائفة أو حزب، ويدور الزوايا لإيجاد صيغة يتفق عليها الجميع. في المقابل، يرى رمال أن المطلوب عرض الوقائع التاريخية كما هي وعدم الخوف من التعليق على التفاصيل. يقول إن ما يحدث

جامعات

الجامعة اللبنانية: هم الطلاب
من دراسة أكثر من اختصاص

طلاب الجامعة اللبنانية بمختلف توجهاتهم لتلبية الدعوة والوقوف إلى جانب طلاب الجامعة اللبنانية في الوقفة الاحتجاجية.

أشارت الطالبة روان كرنيب (من نادي سما) إلى أن المذكرة مخالفة للقانون وتتناقض وحريه الطالب وحقه في التعليم والمعرفة. ودعت الطالبة سالي موسى (من نادي نبض الشباب) مجلس الجامعة لإلغاء القرار

اعتصام الأندية الطلابية رفضاً
لقرار رئيس الجامعة

«المجحف والظالم» وإلا «فالأندية ستتجه نحو التصعيد». وأصدر قسم الطلاب في اتحاد الشباب الديمقراطي بياناً رأى في القرار الصادر «استمراراً في نهج تدمير الجامعة الوطنية والحدّ من طموحات الطالب الفقير، وعائقاً أمام تحقيق أحلامه». ورفض الاتحاد الأسباب التي سيقت، وهي اللغط الذي سيحصل جراء ذكر الاختصاص في استمارة الانتخابات الطلابية والنقص في التغطية المالية والتمثل بنظام الجامعة في فرنسا.

في اختصاصين، مع ما يرافقه من كلفة استئجار المباني وتوفير الأساتذة وغير ذلك من الأمور». وبالنسبة إلى الطلاب الذين يتسجلون حالياً في اختصاصين، يقول رمال، إنهم ملزمون بتعليق تسجيلهم في واحد منهما واستكمالهما لاحقاً، عندما ينهون اختصاصهم الأول.

عبر العديد من الطلاب عن استيائهم من القرار عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي غضت بردود الفعل الاحتجاجية، وقرر طلاب وأندية طلابية في الجامعة مواجهة ما سموه «القرارات التعسفية لرئيس الجامعة»، من خلال الدعوة للتحرك غداً الثلاثاء، عند الساعة الواحدة والنصف ظهراً، أمام مبنى الإدارة المركزية للجامعة. الدعوة الصادرة عن الأندية والمجموعات الطلابية (نادي راديكال، نادي سما، نادي نبض الشباب، حملة الوضع مش طبيعي وطلاب مستقلين)، رأت أن منع الطالب من التسجيل في أكثر من اختصاص «قرار غير منصف وغير عادل، ووجب رفع الصوت عالياً أمام انتهاكات رئاسة الجامعة لحقوقنا». ودعا المعترضون كل

حسين مهدي

فوجئ طلاب الجامعة اللبنانية، الأسبوع الماضي، بمذكرة إدارية صادرة عن رئيس الجامعة اللبنانية، فؤاد أيوب، تمنعهم من التسجيل في أكثر من اختصاص في العام الدراسي ذاته وفي مراحل الشهادات (إجازة، ماستر، دكتوراه) كافة، ولا تسمح لهم بالتسجيل في مرحلتين مختلفتين. وضعت رئاسة الجامعة خطوتها في خانة «القرارات الإصلاحية»، بحسب ما قاله مستشار رئيس الجامعة للشؤون الإعلامية، علي رمال، الذي أشار إلى أن القرار يهدف إلى «تحسين مستوى التعليم»، فنظام التدريس LMD المعتمد في الجامعة ينص على وجوب حضور الطلاب للمقررات بنسبة 70%، ما يجعل التزامه الحضور الكامل في اختصاصين مستحيلاً.

وجد رمال في قرار أيوب فرصة لزيادة المقاعد الدراسية المتوفرة في الكليات التي يسجل فيها طالب اختصاصاً ثانياً أو إضافياً، ورأى أن من فوائد هذا القرار «توفير الجامعة للكلفة التي تدفعها على الطالب الذي يسجل